

الاسم	المهنة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
احمد رجب جاد الله	امالة العامة	١٩٧١/٤/٢٩	٨ صباحاً	مدن
محمد سلامة شرار	"	"	"	استمرار
رشيد محمد خضر	"	"	"	مدن
حمدي سعيد عصفور	"	"	"	سير
عمود احمد علي صالح	"	"	"	"
محمد عبد الرحمن صافي	"	"	"	مدن
سليمان بركات سلامة	"	١٩٧١/٥/١٠	"	"
فاطمة سعد عواد	"	"	"	"
سالم محمد	"	١٩٧١/٥/٣١	"	سير
حسين علي محمد عيسى	صلح الزرقاء	"	"	التبديد والتحقير
محمد عرسان عليان	بداية الزرقاء	١٩٧١/٥/٢٥	"	جرمي الزنا والسرقة
فاطمة محمود احمد القرعان	"	"	"	"
عادل عايش العماد	بلدية الزرقاء	١٩٧١/٤/٢٥	"	مخالفة نظام الباعة
عدنان احمد فالح	"	١٩٧١/٥/٩	"	شوارع
حسين سليمان زعل	"	"	"	صحة
محمد عبد ربه الجواوده	"	١٩٧١/٥/١٠	"	مخالفة باعة
احمد محمود عيسى	"	١٩٧١/٥/١٦	"	مخالفة صحة
حافظ يوسف ابراهيم	"	"	"	"
محمد عطيه حسين	"	١٩٧١/٥/٢٤	"	صحة
خليل محمد عبد الله الخطاري	صلح السلط	١٩٧١/٥/٢٢	"	الصدوم السبب للابناء
لطفي كامل	بداية السلط	١٩٧١/٥/١٦	"	التسبب بالوفاء
كمال سليمان ذيب علي التهموني	صلح اربد	١٩٧١/٥/٢٩	"	فصل بكاره
حسن ابو جبل	صلح جرش	١٩٧١/٥/٣٠	"	اطلاق حيار ناري
احمد عبد الله ابو اسعد	صلح الزمنا	١٩٧١/٥/٨	"	مخالفة قانون تنظيم المدن
احمد عبد الله ابو اسعد	"	١٩٧١/٥/٩	"	"
محمد عمر محمد عواد	"	١٩٧١/٥/١٥	"	مخالفة قانون الصحة العامة
مشهور جليل ذيب	صلح الكرك	١٩٧١/٥/٢٢	"	سراة مال مسروق
عثمان عبد اللطيف	"	١٩٧١/٦/٣٠	"	الابناء
عبد سليمان محمد الصويدي	صلح معان	١٩٧١/٥/٢٠	"	دعي حراج
عوده معريف زبون	"	"	"	"

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٨ ربيع اول سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١٣ أيار سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٢٩٦

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧١

قانون العفو العام

عليه الموقر المصطفى

هكذا من الأصل

مجلس الوزراء

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٥/١٩٧١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الملوق الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧١

قانون العفو العام

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل تاريخ ١٩٧١/٥/١ سواء صدرت بها احكام من المحاكم النظامية او العسكرية او العرفية العسكرية او محكمة امن الدولة او اية محكمة خاصة اخرى ام لم تصدر .

المادة ٣ - تعفى بكاملها في القضايا المشمولة بهذا القانون جميع الجرائم الجنائية والجنحية والمخالفات بحيث تزول حالة الاجرام من اساسها وتسقط كل دعوى جزائية وعقوبة اصلية كانت ام فرعية بما في ذلك رسوم المحاكم الجزائية .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون :-

أ - القارين من وجه العدالة .

ب - جرائم التجسس والجرائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥١ وما طرأ عليه من تعديلات .

ج - الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي او الداخلي والسلامة العامة خلافا لاحكام المواد ١١٠ - ١٢٨ من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ ولاحكام قانون الدفاع والانظمة والاوامر الصادرة بموجبه ما لم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون .

د - جرائم التخدرات والمخاقير الخطيرة .

هـ - القتل مع التعذيب سواء بالنسبة للفاعل او الشريك الاصلي او المتدخل او المحرص .

و - جرائم هتك العرض والاغتصاب والخطف اذا اقترنت بالاكراه والعنف .

ز - جرائم اختلاس اموال الدولة والمؤسسات العامة والمصارف .

ح - الرامات المفروضة او التي ستفرض في القضايا الجرمية وقضايا الاستيراد .

المادة ٥ - ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بحقوقه الشخصية ولا من تنفيذ الاحكام الصادرة بها .

المادة ٦ - يخلى سبيل الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم احكام هذا القانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة او النائب العام العسكري حسب مقتضى الحال الى مدرء السجون . اما في القضايا التي ما زالت قيد النظر فالمحاكم تنفذ قراراتها مباشرة .

المادة ٧ - تؤلف لجنة برئاسة رئيس النيابة العامة وعضوية وكيل وزارة العدلية والنائب العام العسكري للنظر في كل اعتراض او اشكال ينجم عن تطبيق هذا القانون وتصدر قراراتها بالاكثرية .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧١/٥/١٣

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
وصلي التل

وزير العدلية
فواز الروسان

هنا من الأصل